الباب الثانى

الأزمات الصومالية الداخلية

obeikandl.com

obeikandl.com

الأزمات الرئيسية في الصومال:

١. أزمة فكر :

في دراسة الفكر الصومالي لا نبتعد كثيراً عن التراث العربي الإسلامي فان المجتمع الصومالي عاش مع المجتمع العربي والتعامل معه في سياقه الفكري وميراثه الشعري والأدبي،لذلك نلاحظ أن المجتمع الصومالي مجتمع يعشق الفن والأدب، وأكبر ميراث ثقافي للمجتمع الصومالي هو الشعر ، وكان الشاعر متحدثاً رسمياً للقبائل ولا يمكن أن نتهم المجتمع الصومالي بافتقار ثقافي فكري وإلا سوف نظلم المجتمع الصومالي، حيث لاشك أن المجتمع الصومالي كان من المجتمعات المتقدمة في القرن الأفريقي ، فهو يمتلك ثقافة واسعة ورغم امتلاك هذا الميراث الثقافي الضخم لم يستطع المجتمع الصومالي تحريك هذا الميراث من مستوى شعبي إلى مستوى علمي ، ولوحظ في تاريخ المجتمع الصومالي إبان الاحتلال وما قبله أنهم كانوا شعبيين أكثر من أي مجتمع سطحي ولكي نفهم الأزمة الفكريه التي يعانيها المجتمع الصومالي نوضح النقاط التالية:

١- المنهج التعليمي: كان الاستعمار الغربي يمسك زمام التعليم في الصومال،حيث كانت إيطاليا تدير التعليم في الجنوب وبريطانيا في

الشمال،وهذا خلق فجوة كبيره فى المجتمع الصومالي،لأن المستعمرين الإيطالي والبريطاني يختلفان في الثقافة والعرف ، حيث أن بريطانيا تتقدم من الناحية العلمية ، يقول أحد الباحثين الصوماليين أن النظام الإنجليزي كان أفضل من نظيره الإيطالي لذا كان في الشمال عشية التحرر نخبة متعلمه ممتازة والمنهج التعليمي في الصومال بعد التحرر أصبح شيئاً فظيعاً وربما قد عجل الأزمة الفكرية ، فقد كان في ثلاثة انماط :النمط العربي الإسلامي- النمط الإيطالي- النمط البريطاني وحتى الآن تعاني المناهج من النقل الحرفي ، فالمدارس التعليمية يدرسون الطلاب الثقافة السعودية أو الامارتية أو الكينية أو مجرد منهج جُمع من هنا أو هناك ، فخلقت تضارباً فكرياً فى العقل الصومالي

٢- المنهج الفكري والمذهبي في الصومال:الأفكار والأيدلوجيات لم تكن معروفة عند الصوماليين، ولم يصل الصراع الفكري إلى الصومال، وهذا ما نلاحظه في الواقع المعاصر فعندما قُمعت الحريات العامة والأفكار وصرّحت الحكومة بتصريحات تناقض جوهر الإسلام، وثقافة المجتمع، مثل إنكار مفهوم الوراثة والقوامة وغيرها من المفاهيم الإسلامية، زد على ذلك التعصب والتفريق بين المجتمع الصومالي ، فجمدت الأفكار، وعطلت العقول، بسبب هجرة العلماء خوفاً من القتل أو الحبس، فانتشر الفكر القبلي والتعصب بين المجتمع حينها واتجه المجتمع الصومالي إلى

مفهوم الصراع القبلي ، علماً بأن نسيج المجتمع الصومالي مبني على القبيلة، لأن القبيلة هي الأساس ٠

وبعدما توقف العقل الصومالي عن التفكير ، فلنا ان نتوقع إنفجار عظيم ، فحقيقة حدث الإنفجار المتوقع، والثورة المنتطرة ضد دولة القمع والإستبداد، لكن السؤال يدور حول ما بعد الثورة والانقلاب؟ : لوا اردنا الاجابة فاننا حقيقة لا نتردد فى أن نقول أن الإستبداد والقمع الذي كانت تمارسة الحكومة خلف افلاساً فكرياً فى عقول الصوماليين،نتيجة الهروب المتصاعد للمثقفين والاكاديميين والمفكرين ، فقام العسكريون الذين كانوا جزءاً من مفلسي الفكر ليقودوا شرارة الثورة والانقلاب فحولوا الصومال إلى جحيم.

٣- السذاجة والفوضي في الفكر الصومالي فالسذاجة في صورتها الحقيقية تواجدت في الفكر الصومالي عندما تفرغوا في البحث والتحليل عن ماهية مشكلتهم الأساسية فلعبوا دور الثعلب الذي يدور حول الشجرة بحثا عن قطعة لحم هي بين يديه. نتائج الأزمة الفكرية حيث نتج عن ما سبق:

١- التخلف فى كل الميادين، الاقتصاد والسياسة والسلوك وغيرها ٠

٢- الصراع الذي لا يقبل كلا الطرفان وجود الطرف الآخر اطلاقاً ٠

٣- الفساد السياسي والمالي٠

٤- الاستسلام للواقع وانتظار المهدي ٠

٥- انتشار التطرف والتكفير والتفسيق بين المجتمع ٠

١٠- الجهل والفقر والمرض٠

١١- الانشغال بالتوافه – عالم الأشياء والأشخاص٠

٦- الانغلاق على الداخل وعدم الإنفتاح والتماشي مع الواقع٠

٧- الإيمان بالخرافات والاساطير مثل العفاريت والتلبس بالجن والسحر

أزمة الدولة

تمثل أزمة الدولة الواقع الأكثر بروزاً في الساحة السياسية في الصومال، تلك الأزمة التي تشابكت مجالاتها فشملت الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية وتركت آثارها على حاضر الصومال ومستقبله، وقد شاركت في صناعتها عوامل محلية وإقليمية ودولية فالصوماليون اليوم مختلفون حول مفهوم الدولة الصومالية بعد غيابها عن الساحة الفعلية بعقدين من الزمان وهذا الخلاف ذو اتجاهات عدة، فالسياسيون الصوماليون الذين يقبلون وجود دولة صومالية مختلفون هل يجب أن تكون هذه الدولة دولة مركزية أم فيدرالية؟ كما أنهم متشاكسون حول مشروعية من يحكم تلك الدولة، هل الدين أم القبيلة أم

القوة أم الشعبية؟ ويمتد الخلاف حول شكل الدولة ومفهومها إلى أعماق بعيدة حيث يرفض بعض الإسلاميين الصوماليين حركة الشباب الصومالية على وجه التحديد عودة الدولة ،وينكرون العلم الصومالي وتحرر الصومال وحريته ويعدون كل ذلك جزءاً من المحرمات الشرعية ومن تركة الاستعمار، بدعوى ضرورة عودة الخلافة والأمة الإسلامية الواحدة في الوقت الذي يمر فيه العالم الإسلامي بأضعف حالاته.

والأزمة الصومالية أزمة شاملة تمس كل جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والمالية والاجتماعية والثقافية والأمنية وغيرها من جوانب القيم والمصالح، وتهدد تلك الأزمة كيان الدولة الصومالية حاضرها وتحررها وسلامة أراضيها ووحدتها الوطنية بخطر حقيقي داهم [1]وقد اختلفت تفسيرات المختصين للأزمة التي تعصف بالصومال منذ انهيار الدولة المركزية وتنحصر جل التفسيرات فى أن المشكلة نتجت عن تقسيم الاحتلال الجائر للأراضي الصومالية وتنافس قوى الاحتلال على وضع يدها على الصومال بسبب موقعه الاستراتيجي وموارده الاقتصادية الكبيرة وشعبه المتجانس وهى كذلك أزمة قيادة ناتجة عن انصراف النخبة الصومالية إلى مصالحها الذاتية، تلك النخب السياسية

١- عبدالرحمن فارح إسماعيل، أسباب الأزمة الصومالية - ص : ٢١.

التي خلفها الاستعمار والتي استوردت التجارب العلمانية بعيداً عن التراث الإسلامي الحضاري للشعب الصومالي والمشكلة كذلك تقوم على النزاع حول السلطة والثروة وهناك من يقول إنها أزمة تركيبة المجتمع القبلي المتشرذم وهشاشه تنظيمه وفشل النخبة الصومالية في تجاوز الحالة الرعوية القبلية إلى خلق عقد اجتماعي قائم على المصالح المشتركة وفيما يلي تفصيل أبرز جوانب تلك الأزمة وتفسيرها :

أولا: أزمة الإرث الاستعماري :

لقد فشل نموذج الدولة الصومالية الذي تم إعلانه منذ الستينيات بسبب بناء هذا النموذج على أساس ميراث التقسيم الاستعمارى الذي رسمه مؤتمر برلين الشهير، وأيضاً انحراف وانعدم كفاءة مؤسسات الحكم والسلطة والتغيير الاقتصادي والاجتماعي طبقا لنماذج متنوعة من النموذج الرأسمالي الليبرالي والنموذج الاشتراكي، وبعض النماذج الانتقائية التي تضاربت وأدت إلى أزمة التحديث والتنمية الاقتصادية[1] ولسوء حظ الصوماليين فإن الحدود الموروثة من الاستعمار تحولت إلى حدود سياسية تعبر عن سيادة الدولة، وجاء ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية ليزداد هذا الوضع رسوخاً، إذ يقرر احترام الحدود القائمة عند

١- أسباب الأزمة الصومالية -عبدالرحمن فارح إسماعيل- مرجع سابق، ص : ٢٩

التحرر وعدم قبول تغييرها [1] وهو ما تصادم مع تطلعات الشعب الصومالي إلى تحقيق وحدته في إطار دولة واحدة بإزالة كل التقسيمات الاستعمارية، وهو ما أدى إلى وقوع حروب ومصادمات بين الصومال وبين جيرانه، وإضافة إلى القوى الاستعمارية السابقة والدول العظمى في العالم وقفت أيضاً ضد طموحات الدولة الصومالية فيما يتعلق بتوحيد الصومال الكبير ،ومثل ذلك جزءاً من انهيار الدولة الصومالية الوليدة بعد أن انهكتها الحروب والصراعات الخارجية عن التنمية الداخلية إن أزمة الدولة في الصومال لا ترتبط فقط بنوعية الفئات الحاكمة وصراعات النخبة وتشرذمها فقط، وإنما ترتبط أيضا باستمرار فاعلية دور المتغير الخارجي الأجنبي الذي رفض التحرر السياسي واحتفظ باستمرار دوام الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الصومال في حالة ارتباط وتبعية [2].

فالدولة في الصومال لم تتطور تطوراً طبيعياً يترجم موروثات وتقاليد الشعب الصومالي وهويته الحضارية،وإنما جاءت بعد خروج الاستعمار عبارة عن كيان مستورد ومزروع في جسم الشعب، كالعضو الغريب

١-الصومال : الوعي الغائب- خالد رياض - ص : ٨٣. ٢- المرجع السابق، الصفحة نفسها.

الذي تتم زراعته في جسم المريض، وكان لابد لهذا الجسم الغريب أن يندمج في جسم الأمة، للتوفيق بين هوية الأمة والإرادة السياسية للشعب الصومالي وتحقيق التحضر والتنمية المتوازنة في الصومال [1] وهذا ما أخفقت النخبة الصومالية في تحقيقه؟ تلك النخبة التي قامت باستيراد جميع التجارب السياسية والدستورية لبناء الدولة من الخارج، ويأتي الإشكال هنا من أن هذه التجارب لاتستند إلى سند شرعي أو قانوني من هوية الصومال الحضارية ومن تقاليد الشعب الصومالي ومشكلة هذه الشرعية لازالت تواجه حتى الآن قيام دولة صومالية مستقرة ومن التقاليد التى ورثها الصوماليون من الاستعمار وتركت آثارها على الدولة وممارسة السلطة والتي تحولت فيما بعد إلى أعراف وممارسات سياسية :استخدام القوة للحصول على السلطة والثروة - صناعة شخصيات موالية للاستعمار لإطالة عمره في الحكم- تقسيم الشعب باستخدام أساليب مثل القبلية والرشوة والمحسوبية والقوة[2].

أزمة القيادة :

إن أزمة الدولة بدأت منذ أن وصل قادة الحركات الوطنية إلى تولي مناصب الحكم والإدارة وبدأت عمليات بناء هياكل ومؤسسات الحكم

١-المرجع السابق - ص: ٨٤ ٢- صناعة القيادة - د. عمر عثمان رابي

المركزي مع التوسع في إنشاء الأجهزة والمؤسسات والإدارات التي كان يفترض نظرياً أن تترجم مسؤوليات ووظائف الدولة المستقلة إلي واقع في حياة المجتمع في المجالات المختلفة، فالأزمة السياسية في الصومال هي أزمة قيادة في المقام الأول(١)، حيث أن الاستعمار لم يهتم بتعليم وإعداد الكوادر المؤهلة، وترك الصومال في منتصف عام ١٩٦٠م والبلاد تعيش في جهل عام بكل شيء،حتى الموارد الاقتصادية وكان المستعمر على دراية بها أكثر من أهل البلاد الذين كانوا لا يعرفون سوى الرعي وشيء بسيط من الزراعة وإن أسوأ ما تركه الاستعمار في الصومال هو تلك الزعامات التي لا تملك الخبرة في الإدارة والقيادة، وكان أول ما تحدث به هؤلاء القادة تلك الوعود التي تفوق طاقاتها وطاقة البلاد فقد كانوا يظنون أنهم يمكنهم أن يصنعوا أشياء كثيرة لكنهم فوجئوا أنه ليس بمقدورهم أن يفعلوا شيئا وتحولت هذه القيادات إلى قيادات انتهازية نفعية لا يهمها إلا تحقيق مصالحها الذاتية بأي وسيلة [٢] ومن مظاهر أزمة القيادة في الصومال التبعية وضعف المؤهلات الأكاديمية وضحالة التجربة السياسية ،فالقيادة الصومالية كان تعليمها محدوداً جداً أيام التحرر وكان المحظوظ من تلك القيادات من يحمل

١- الصوماليون والتعامل مع القانون -محمود علي توريري - ص :٤- ٥.

٢-سياسة ملء البطون في العالم الثالث - جان فرانسوا بايار - ترجمة حليم طوسون - ص : ٨.

دبلوماً متوسطاً في العلوم السياسية من إيطاليا لمدة سنتين، ويقال له دكتور فلان وكانت مشكلة تلك القيادات تتلخص في : قلة المعرفة والمؤهلات الأكاديمية، بالإضافة إلى ضعف الكفاءة والخبرات القيادية واتباع النهج القبلي والمحسوبية والفساد كل ذلك كان سبباً فى ألا يكون لدى تلك القيادة رؤية سياسية واضحة تجاه المصالح العليا للبلاد مما أدى إلى أن سلموا أوراقهم إلى المستعمر نفسه [1] يقول الشيخ مختار محمد حسين – رئيس البرلمان الصومالي في عهد الحكم المدني، في الفترة ما بين ١٩٦٦- ١٩٦٩م متناولاً أسباب ارتباط النخبة السياسية الصومالية المرتبطة بالمستعمر،مؤكداً أنها نفس الفئة التي كانت تتعامل مع الاستعمار قبل التحرر وكانت تعمل في المهن التالية : مترجمون وحراس وطباخون وخدم، ولم يكن لديهم أدنى شيء من الثقافة يؤهلهم إلى انتهاج سياسة واضحة المعالم تجاه مستقبل بلادهم، وكان الصراع يدور على الوظائف فقط، يؤيد هذا إيطاليا لأنه عمل معهم ويعرف لغتهم، ويؤيد هذا بريطانيا لأنه عمل معهم فقط ويعرف لغتهم، ولم تكن المصلحة العامة للشعب الصومالي جزءاً من اهتمامهم، فالولاء للدولة الاستعمارية كان يعتمد على عنصرين هما : الوظيفة والثقافة [1]

---

[1]- الصومال : الوعي الغائب خالد رياض، مرجع سابق، ص : ٨٤ – ٨٥

ضعف الثقافة السياسية :إن أزمة السلطة وتداولها في الصومال أزمة ثقافية قبل أن تكون مشكلة سياسية ،فتداول السلطة مفهوم حديث في مفهوم الدولة الصومالية فالدولة الصومالية جاءت إلى الواقع قبل أن تتشكل النخبة السياسية فتشكيلة الدولة التي جاءت كانت تشكيلة مشوهة شجعت القبلية السياسية أسوة بالاستعمار الذي اهتم بتسييس القبيلة ويعود ضعف الثقافة في نظر السفير عبدالسلام معلم آدم إلى : أن الإيطاليين كانت ثقافتهم الديمقراطية ثقافة فوضوية، والحركة الوطنية الصومالية انقسمت إلى جناح غربي وجناح قومي ناصري شرقي[1]،فالغربيون حاربوا الجناح الناصري الشرقي وسعوا إلى تشويه صورتهم[2] وشجعوا بدلا من ذلك القبلية والفساد والثقافة السياسية في الصومال منذ التحرر تميزت بالتالي : التمسك بالثقافة القبلية وتسيير القبيلة التقليد للنموذج الاستعماري للحكم والجري وراء تحقيق الطموحات الذاتية- محاولات استخدام القوة للوصول إلى السلطة أو التشبث بها- اعتماد الدعم الخارجي لتمويل العمل السياسي ولسوء الحظ لم تتبلور حتى الآن في الصومال حركة سياسية قائمة على مبادىء وطنية أو أيديولوجية، وبرنامج سياسي يوضح أسلوب للتداول السلمي

١-الجبهات الصومالية النشأة والتطور - حسن محمود عبدالله ص ٧

٢-عبدالرحمن معلم عبدالله باديو - مقابلة معه، في جيبوتي ٢٠٠٨/٦/٨م.

للسلطة،والسبب الذي حال دون تشكلها هو ارتباط النخبة السياسية الصومالية بثقافتها الرعوية القبلية من ناحية وانشغالها بتحقيق طموحاتها الشخصية من ناحية أخرى وأهملت هذه القيادة برامج التنمية الداخلية وتسترت وراء شعارات السعي إلى تحقيق الصومال الكبير، وكانت تلك التحديات أكبر من حجم هذه القيادة ولم يكن لتلك القيادة برنامج سياسي، وإنما حكمت ارتجاليا، ولم تترك أي أثر لأي تنظيم سياسي بعدها وهي لم تلتزم بوازع إسلامي ديني أو وازع قومي وطني وقد أخفق المجتمع الصومالي الذي كان يعلق آمالا عريضة على الدولة الناشئة في تحقيق طموحاته من الحكومات المدنية، والعسكرية.

١- تسييس القبيلة :

النخبة الصومالية حرصت على تسييس القبيلة استمراراً للنهج الذي سلكه الاستعمار، والقبيلة كعنصر للتعايش والاشتراك في الكلأ والمورد وتبادل عادات الزواج والمنافع، ولكن النخبة السياسية ذات الأهواء والمآرب الشخصية حولت القبيلة إلى عنصـــر للسيطرة والغزو والنهب والقتل وأخذ حق الغير وهذا مذموم وهنالك تحد يواجه أي قائد صومالي يتصدى لمعالجة قضايا البلاد من قبل القبيلة ويأتي هذا التحدي من طرفين :أولا من قبيلته التي تقول : هو منا وتحاول الاستئثار والافتخار بانجازاته ومكتسباته قبلياً، ويأتي التحدي الآخر من القبائل الأخرى المنافسة، التي تحاول رفض كل ما له صلة بذلك القائد والانتقاص من

إنجازاته، بحجة أنه لاينتمي إليها، وأن انجازاته تصب في صالح القبيلة المنافسة التي ينحدر منها ونتيجة لذلك تقوم كل من القبائل الموالية والمعادية لهذا القائد بتدمير إنجازاته بحماقاتها وجهلها وضيق أفقها[1]

أزمة موقع :

تمثل منطقة القرن الأفريقي بعداً استراتيجياً مهماً لما تجسده من موقع متميز يملك ثروات متنوعة ويسيطر على ممرات مائية حيوية، وللصومال أهمية خاصة نظراً لكونه يمتلك أطول ساحل يطل على المحيط الهندي والخليج العربي من ناحية، ويتحكم في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر من ناحية أخرى، حيث مضيق باب المندب، الذي يتحكم في طريق التجارة العالمية، خاصة تجارة النفط القادمة من دول الخليج والمتجهة إلى أوربا والولايات المتحدة، كما أنه ممر لأي تحركات عسكرية قادمة من دول الغرب إلى منطقة الخليج ونسبة لهذا الموقع الفريد الذي يقع فيه الصومال تسابقت الدول الاستعمارية وقسمت الصومال إلى خمسة أجزاء في أواخر القرن التاسع عشر، وتنافست القوتان العظميان أيام الحرب الباردة علي أن يكون لكل منهما موطىء قدم في المنطقة كل ذلك قد جر الكثير من المتاعب والمشاكل للصومال،

١- عبدالرحمن معلم عبدالله (باديو)، مصدر سابق.

إذ أن ما يعانيه الشعب الصومالي من تمزيق واختلافات وتدخلات الدول في شؤونه يعود إلى أهمية الموقع الذي يقع فيه الصومال في منطقة القرن الأفريقي كما أن وجود الشعب الصومالي المسلم مجاوراً كذلك لقوى مسيحية تتلقى دعماً مباشراً ومستمراً لا محدود من قبل القوى المسيحية في العالم في كل وقت قد ضاعف الصراع في المنطقة وزاد من متاعب الصوماليين.

أزمة هوية :

الشعب الصومالي شعب مسلم ١٠٠%، وقد دخل في صراعات حضارية ومجاهدات كثيرة من أجل تحقيق هويته الإسلامية والدفاع عنها منذ القرن السادس عشر وصولاً إلى القرن العشرين يقوده العلماء وقادته الوطنيون، وعندما خرج المستعمر سلم الراية لمعاونيه المحليين الذين حاولوا أن يحكموا الصومال بما لديهم وبما ورثوه عن الاستعمار بعيداً عن الشريعة الإسلامية التي يؤمن بها المجتمع الصومالي [١] وقد حاربت هذه النخبة المستلبة الهوية الإسلامية بعد تولي قيادة البلاد دون وجود سند شرعي أو قانوني يتوافق مع تقاليد الشعب الصومالي، وإنما جاء اختيار تلك القيادات بناء على التقاليد الاستعمارية.

١ـ صناعة القيادة، مصدر سابق

obeikandl.com

أزمة صراع على السلطة :

الفقر والبطالة والجهل والتخلف سبب لوقوع نسبة كبيرة من الحوادث وعدم الاستقرار واستمرار الأزمة في الصومال فكثير من المنازعات والاشتباكات تحدث بسبب النزاع حول المال ومصادره الشحيحة،والجهة التي تستولي على السلطة في الصومال ترى أنه سيكون بإمكانها اكتساب الثروة والمكانة والقدرة على توزيع المكاسب على شكل فرص عمل وعقود ومنح وهبات نقدية – وما شابه ذلك – إلى الأقارب والأنصار وقد خلفت ممارسات سياد بري القبلية تخوفا لدى القبائل الصومالية من أن كل رئيس يأتي سيسخر كل منافع الدولة لقبيلته فالمظالم التي تركتها الحكومات الصومالية السابقة وخاصة حكومة سياد بري في مجالات توزيع السلطة والثروة والمفاهيم غير الشرعية للحصول على المكاسب المادية خلقت نزاعات على السلطة والثروة وكيفية الحصول عليهما ،وهذا مكمن الصراع علي السلطة بين القبائل الصومالية. (١)

التركيبة السكانية الرعوية وعلاقتها بأزمة السلطة:

إن التركيبة الرعوية القبلية لها تأثيرها السلبي الكبير في واقع

١- تكوين الدولة في القرن الأفريقي - إبراهيم ميرغني محمد علي ص : ٧.

الصومال الراهن، فبالرغم مما يتميز به الشعب الصومالي من التجانس غير أن القومية الصومالية تنفرد عن غيرها من القوميات من حيث لكونها – في غالبيتها – قومية رعوية ذلك أن الطبيعة الرعوية لا تفرز إلا هوية وطنية هشة، فالرعاة ينبذون غيرهم ولديهم تصور قاطع عمن يكون ومن لا يكون داخل القطيع ومجتمع الرعاة هو مجتمع مساواة وحرية، ويصعب تجريد الرعوي من سلاحه أو إخضاعه لسلطة مركزية وهذه الحقيقة يمكن أن تفسر لغز القوة في الوعي القومي الصومالي عندما يواجه الصوماليون العالم الخارجي ولغز الضعف الواضح في التماسك القومي عندما يتعلق الأمر بالصراع بين الفرقاء داخل الصومال وهناك صفات سلبية، لمجتمع الرعي من بينها:

– هشاشة التنظيم والنزوع إلى الفوضى والعفوية والتمرد على النظام، كما يميل إلى التحرر من كل قيد أيا كان.

- الخضوع إلى اللحظة الراهنة :دون النظر إلى الماضي ولا إلى المستقبل فرؤية الرعوي محصورة في اللحظة التي هو فيها فالإنسان الصومالي في جميع احتياجاته يخضع للحظة، ويفكر كأنه إنسان لايعتبر ولا يأخذ العبرمن التواريخ التي مرت والخروج من أزمة الدولة في الصومال يأتي بالسعي لإيجاد دولة قوية يمكن أن تضع حدا لهذه

المشكلة، وكلما زادت قوة الدولة تضعف تلك العوامل المؤدية لإطالة أمد الأزمة وتفاقمها [1] (٢)، وذلك باتباع الخطوات التالية :

- **إعادة الأمن والاستقرار وحصر وسائل القهر المادي في يد الدولة**
- **بناء نظام سياسي وكيل عن الشعب كله.**
- **تحقيق تنمية متوازنة وخلق فرص عمل للمواطن الصومالي.**

عليه، ولا يسعى إلى تفادي الأخطاء التي وقع فيها أجداده

أزمة الاندماج الوطني

تعتبر أزمة الاندماج الوطني في منطقة القرن الأفريقي سبباً رئيسياً للصراعات الداخلية، ذلك أن معظم دول القرن الأفريقي عبارة عن فسيفساء قومي وعرقي وقبلي، تتعارض فيه الانتماءات والولاءات الأولية داخل الدولة الواحدة، وقد أدى هذا الوضع إلى سيادة وهيمنة الروح القبلية بدلا من مبدأ المواطنة وساعد على ذلك أن كثيراً من تلك الدول تبنت مناهج عقيمة للإدماج الوطني ارتكزت على قيام النظم الحاكمة المنتمية بالضرورة إلى جماعة قومية أو عرقية بتجاهل واستبعاد الجماعات القومية والعرقية الأخرى، وقد بدا هذا التوجه

١- مرجع سابق ص : ١٨٣ ٢- الصومال وإمكانات تحدي النظام العالمي - إبراهيم نصر الدين ص :٣.

خاصة في أثيوبيا تحت الحكم الإمبراطوري والماركسي، الذي كان مرتكزا على العنصر الأمهري بالكامل، أضف إلى ذلك أن الصومال ذاتها التي تتميز بتجانس قومي ولغوي وديني ولغوي فريد، لم تفلت من هذه الأزمات، حيث كانت السياسات الحكومية في عصر سياد بري محكومة بالروح القبلية، إذ أنه أسند إلى كافة أفراد قبيلة المريحان كافة المراكز السياسية الهامة في البلاد،ثم ضيق دائرة المشاركة السياسية حتى انحسرت في دائرته الخاصة،الأمر الذي أدى إلى شعور الجماعات العرقية الأخرى بانعدام الثقة والعدالة، مما فتح الباب واسعاً أمام موجات هائلة من الحروب الأهلية في القرن الأفريقي والتي شكلت في بعض الحالات تهديداً حقيقياً أمام بقاء كيان الدولة في حد ذاته وسنحاول من خلال هذا المقال أن نتحدث عن الأهمية الإستراتيجية للقرن الأفريقي، التي جعلته منذ عصور من المناطق الأكثر اهتماماً من قبل الدول الكبرى، سواء تعلق الأمر بالدول الأوروبية، أو دول جنوب شرق آسيا، وكذا الولايات المتحدة الأمريكية، وبعض الدول العربية التي تعتبر القرن الأفريقي امتداداً لأمنها المائي .

المجاعة في الصومال

الصومال كان يمثل في الماضي نموذجاً للمجتمع المتجانس عقيدة وثقافة وهوية ولغة أضحى اليوم على العكس من ذلك تماماً، حيث يقدم

كنمط مثالي لما تكون عليه الدولة الممزقة، حتى أصبح لفظ الصومال في الأدبيات السياسية تعبير عن الدولة الفاشلة، فلا يسمع المرء عن مجاعة في منطقة ما في العالم، إلا وتكون الصومال في الذاكرة وكأنها الدولة الوحيدة التي ارتبط اسمها بالمجاعات والجفاف والحروب الأهلية على الرغم من تهديد الجفاف والمجاعات لكثير من الدول،إلا أن مخاطر هذا التهديد لاتمتد لفترات طويلة مثلما هو الحال في الصومال وسنحاول إلقاء الضوء على الكارثة الإنسانية التي يعاني منها الشعب الصومالي ،هناك تعريفات عدة للمجاعة تشمل نقصاً واسعاً في الغذاء، يؤدي إلى ارتفاع كبير في معدل الوفيات، ونقصاً مفاجئاً وحاداً في عرض المواد الغذائية يتسبب فى الجوع على نطاق واسع، وانهياراً مفاجئاً في مستوى استهلاك الغذاء لعدد كبير من الأشخاص، وحدوث مجموعة من الظروف في شكل يحول دون نيل عدد كبير من السكان غذاءاً كافياً، مما ينتج عنه سوء تغذية واسع الانتشار وتعتبر المجاعة ظاهرة اجتماعية تشارك في أحداثها الأسواق وأسعار الغذاء، والتركيبة الاجتماعية ومنذ عام ٢٠٠٤ تبنتّ منظمات مهتمة بإغاثة المجاعات مثل: برنامج الغذاء العالمي ووكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية، معياراً يتكون من خمس درجات لتحديد حجم المجاعة وكثافتها، مستخدمين عناصر مقومات المعيشة، وعدد الوفيات، وسوء تغذية الأطفال كمؤشرات لتوصيف درجات المعيار، وهي: انعدام الأمن الغذائي، وأزمة غذاء، ومجاعة،

ومجاعة حادة، وأخيراً مجاعة قصوى أو كارثة .

أما الأمم المتحدة فتقصر استخدام المجاعة على الحالات(١) التي يتجاوز فيها سوء التغذية ٣٠ في المئة من السكان، ويموت أكثر من شخصين من كل ١٠ آلاف شخص يومياً، ويبرز نقص حاد في الحصول على الغذاء من جانب نسب عالية من السكان وتحصد المجاعات في العادة الأطفال وكبار السن، لكنها نادراً ما تؤثر في معدل نمو السكان لأكثر من بضع سنوات وتتسبب مجموعة من العوامل في جعل بعض المناطق أكثر عرضة من غيرها للمجاعة، مثل: الفقر، وسوء البنية التحتية،وضعف التكافل الاجتماعي، والنظم السياسية الاستبدادية، وضعف الحكومة وعدم قدرتها على معالجة الأزمات وتعدد الأمم المتحدة عدة معايير لتعريف المجاعة التي أعلنتها في الصومال واعتبرتها مدمرة بسبب الجفاف والحرب، من ارتفاع نسبة الوفيات إلى سوء التغذية، وصعوبة الحصول على المياه وطورت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في السنوات الخمس الأخيرة بالتعاون مع منظمات غير حكومية وأخرى تابعة للمنظمة الدولية إطاراً متكاملاً لتصنيف الأمن الغذائي، حيث أصبح المعيار الأكثر استخداماً هناك خمس مراحل ممكنة

١- المجاعات في العالم شبح ما زال يهدد ملايين- عامر الملا –ص٢٥

في الوضع الغذائي للبلد أو المنطقة التي تعاني مشاكل، تبدأ بشكل عام بالأمن الغذائي وتنتهي بمرحلة خامسة هي المجاعة/كارثة إنسانية .

أسباب الجفاف في الصومال

العامل الجغرافي: حيث المناخ يمكن وصفه أنه مناخ صحراوي، فالحرارة مرتفعة في جميع الفصول وتتراوح ما بين ١٥ – ٣٠ درجة مئوية في معظم المناطق والساحلية منها خاصة، بينما تصل إلى ٤٠ درجة في بعض المدن كزيلع وبربرا وبندر قاسم (بوصاصو) مما يدفع سكان تلك المدن للهجرة إلى النواحي المرتفعة في الداخل أما الأمطار فيتميز القرن الأفريقي عموما بأمطاره القليلة وتأتي لفترات قصيرة وفي مساحات محدودة وعلى العموم فإن الأمطار في الصومال موسمية، تهطل معظمها في فصلي الربيع والخريف، إضافة إلى كميات قليلة في الصيف وفي المناطق الساحلية فقط وتعتمد الصومال بشكل رئيسي على تصدير الماشية إلى دول الخليج العربي، لكن مع الثروة الحيوانية الضخمة التي تمتلكها البلاد إلا أن أغلبها تموت بمعدلات مرتفعة بسبب الجفاف ولا شك أن الموقع الجغرافي للصومال له دور كبير في هذه الكارثة الطبيعية، وتفسير ذلك أن التيارات البحرية تعرّض المناطق الساحلية للجفاف، وذلك حينما تهب من تلك البحار رياح تتميز بقدرتها على امتصاص بخار الماء، ونادرًا ما تُسقط أمطارًا؛ إذ إن شدة الحرارة

تعمل على تبخر الماء ولا تكون هناك فرصة لتكثيفه .

العامل البشري :

ويمكن تعليل حدوث الجفاف بالرجوع إلى الإنسان، وذلك نتيجة لإزالته الغابات والنباتات الطبيعية (التصحر)؛ مما يؤدي إلى قلة النتح، وبالتالي قلة الرطوبة في الجو، وينجم عن ذلك ازدياد التبخر لمياه المطر، إضافة إلى أن الغطاء النباتي يحمي التربة من الانجراف والتعرية من جهة، ومن جهة أخرى يؤدي الرعي الجائر إلى إزالة الغطاء النباتي وتعرية التربة وفي ظل عدم وجود حكومة مركزية، والحرب الأهلية المستعرة، دخلت البلاد في دوامة من الفوضى تجاوزت عشرين عاماً(١) فانتهز بعض التجار هذه الحالة وقاموا بقطع الأشجار وإزالة الغابات بآلات متطورة وسريعة وانتعشت على إثر ذلك تجارة الفحم وتصديرها إلى الخارج، خاصة دولة الإمارات هذه الأمور كلها أدت لتحول الصومال إلي صحراء قاحلة ويشير مهدي حاشي إلى أن العوامل الطبيعية التي أدت إلى وقوع المجاعة في الصومال قد عمت منطقة القرن الأفريقي بأكملها، لكن حالة الفوضى التي يعيشها الصومال وفقدان المؤسسات

١- الجفاف في الصومال - مرجع سابق- والجفاف في الصومال.. ما هو أسوأ لم يأت بعد - محمد نور جعل

openkanar.com

ضاعفت من وطأة المأساة وحولتها من مجرد جفاف فالصومال لا يواجه أزمة مجاعة فحسب،بل أزمة وجود بعد عقدين من الشلل،حيث الأمراض تفتك بالناس بالجملة،وحيث تبتلع البحار مئات كل أسبوع، وتضيق مخيمات اللاجئين في الدول المجاورة بالباحثين عن لقمة العيش (١)

القرصنة

أثار ظهور جرائم القرصنة في منطقتي البحر الأحمر وخليج عدن حالة غير مسبوقة من القلق الإقليمي والدولي عززها الارتفاع المضطرد لأعداد السفن المختطفة من قبل القراصنة الصوماليين، الأمر الذي صعد من المخاوف الدولية إزاء طبيعة الآثار والمخاطر التي باتت تهدد الملاحة الدولية في أحد أهم الممرات البحرية في العالم نتيجة تزايد أنشطة القراصنة، وهي المخاوف التي واكبتها توجسات مماثلة لدى الدول المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن من حقيقة الأهداف والغايات التي سرعت من توافد الحشود العسكرية الدولية وأثارت شكوكاً بالضرورة مما يكشف حقائق عن امتلاك القراصنة لإمكانيات فنية وتقنية مكلفة ومتقدمة وهو ما يفتح المجال لإثارة تساؤلات عما إذا كان الظهور المفاجئ لظاهرة القرصنة بداية لتحول الإرهاب البحري إلى صناعة مربحة.

١ـ حول أزمة المجاعة في الصومال ـ مهدي حاشي، الجزيرة نت.

وظاهرة القرصنة تحد جديد ليس فقط أمام الصومال ولكن أمام المنطقة برمتها والمجتمع الدولي أيضاً، وللأسف لم ينتبه السياسيون والكثير من المثقفين حتى الآن إلى أن الأزمة الصومالية يمكن أن يترتب عليها في حالة استمرارها وتصعيدها الكثير من النتائج السلبية، إذ أنها تنتج مع كل منعطف وتدخلها إفرازات وتداعيات على المنطقة كاللاجئين وتجارة المخدرات والاتجار بالبشر والسلاح والآن القرصنة التي تمثل تهديداً لسلامة الملاحة الدولية في ممر بحري دولي مهم للغاية وما يترتب على القرصنة البحرية بأبعادها السياسية والأمنية والاقتصادية.

والأزمة في الصومال إذا لم ينتبه لها المجتمع الدولي وتتم مساعدة الصوماليين على التوصل لتسوية سياسية أو مصالحة سياسية فإن المنطقة سوف تعاني الكثير، وهذا فعلاً ما نشهده اليوم، إذ إن المجتمع الدولي تعامل مع الأزمة الصومالية بشكل متذبذب حيث يكون له في مرحلة دور ثم يتراجع قبل أن يخبو بشكل كامل.

ولقد أصبحت القرصنة قبالة الشواطئ الصومالية قضية مؤرقة، وأخذت أبعاداً خطيرة تهدد أمن وسيادة دول المنطقة وتجارتها ومصالحها مع دول العالم، فلا يكاد يمر أسبوع إلا ونسمع عبر وسائل الاعلام أن سفينة كبيرة أو ناقلة نفط مهمة قد استولى عليها القراصنة الصوماليون، مما حدا بالأمم المتحدة وحلف الناتو والدول الكبرى إلى

التدخل في القضية في إطار الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وكأننا أمام أزمة تهدد الأمن والسلم الدوليين، وربما تفجر حرباً عالمية ثالثة في هذه المنطقة وهو مايطرح علينا كثيراً من الأسئلة.

فما هى أسباب هذه الظاهرة؟ وماأهدافها؟ وهل تختلف الأهداف المعلنة عن الأهداف الحقيقية؟ .

إن تفسير ظاهرة القرصنة وطيد الصلة بمعرفة أهداف كثير من دول الغرب من الإبقاء عليها واطالة أمدها أما كيف؟ فلأن للغرب عموماً ولأمريكا وجهين، وجه حضاري وعلمي مشرق لاننكره ولها كذلك، وجه آخر، استعماري بغيض وعنصري ومتعصب سواء بكيفية واضحة ومعلنة أم بطريقة غير مباشرة أم بالوكالة، كما هو الحال اليوم بظاهرة القرصنة التي هي صناعة غربية بامتياز، أو على الأقل يبدو أن لكثير من دول الغرب ضلعاً في بقائها واستفحالها وتزايد حدتها وهو الوجه الذي خلق للغرب أعداء كثيرين من أبناء المجتمعات البشرية، ممن وجدوه سبباً وراء جميع الكوارث والأزمات الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية التي حدثت للبشرية طيلة القرن الماضي وبداية القرن الحالي وهذان الوجهان يقفان - كما قد يبدو للوهلة الأولى - أو هكذا ساد الاعتقاد لدى كثير منا - على طرفي نقيض، ويعملان في خطين متوازيين لايبدو أنهما سيلتقيان لكنهما في الواقع كثيراً ما يتفقان ويسيران جنباً إلى جنب ليكملا بعضهما بعضاً، وفي هذا الإطار نعتقد أن له علاقة

بالضغط المتواصل على دولنا ومجتمعاتنا حيث يصنع الغرب ـ متعمداً أو غير متعمد ـ ظواهر عديدة في أماكن كثيرة، معتمداً على امكانياته العملية والمادية، أو متكئاً على قدراته البشرية الهائلة وأسلحته التدميرية ووسائل إعلامه وقد تعود الغرب على فكرة اتخاذ دولنا ومصالحنا حقلاً لتجاربه ولنظرياته في العلوم العسكرية والانسانية، وآخر ابتكاراته ما يسمى بظاهرة القرصنة التي يعاني منها اليوم العالم بأسره، بعد أن مست أهم معبر مائي دولي يربط الشرق بالغرب والشمال بالجنوب وهو البحر الأحمر، ومنه إلى قناة السويس، التي تعد معبراً رئيساً للتجارة الدولية الآتية من آسيا، وممراً لعبور ناقلات النفط إلى أوروبا وأمريكا، ليمنح نفسه وهذا الهدف الحقيقي وغيرالمعلن ـ الحق في التدخل في هذه المناطق بحجة محاربة تلك الظاهرة، والاقتراب من منابع النفط، وتطويق دول المنطقة العربية التي شبت عن الطوق، وفرصة أيضاً لحصار المنطقة والتحكم في خطوط ومعابر الملاحة الدولية .

والمسألة ليست جديدة فمنذ منتصف السبعينيات من القرن الماضي ظهرت كثير من النظريات الاستراتيجية مثل سياسة التدخل السريع التي تشكلت بموجبها قوات المارينز الأمريكية للتدخل في المنطقة العربية، وجرت محاولات عديدة لتطبيق تلك السياسة في الواقع وفي مجتمعنا العربي على وجه الخصوص، وتحديداً منذ اعلان الدول العربية النفطية

عن رغبتها فى التحكم في مواردها النفطية واستخدامها في الصراع العربي - الصهيوني، ولم يتم لها ذلك بشكل حقيقي إلا بعد تورط العراق في غزوه لدولة الكويت في مطلع تسعينيات القرن المنصرم، وهو ما أوجد لها فرصة ذهبية للقدوم إلى منطقتنا والتدخل في شئونها بطريقة علنية، بعد أن تدخلت فيها بأساليب أخرى معروفة وظهرت في نفس تلك الفترة نظريات أخرى، ظاهرها علمي، وباطنها وحقيقتها ايجاد ذرائع لتبرير تدخلات الغرب، وأمريكا على وجه الخصوص، في شئون دولنا ومجتمعاتنا، منها نهاية التاريخ وصدام الحضارات اللتان ظهرتا عقب انهيار الاتحاد السوفيتي، واتفقتا على نقطة واحدة هي ضرورة البحث عن عدو بديل حتى يبرر الإنفاق الكبير على تطوير الأسلحة، وانطلاقاً من تلك النظريات أبرزت الولايات المتحدة مصطلح التدخل الحميد أو إعادة الأمل الذي اتخذت منه ذريعة رمت منه - ظاهرياً - إعادة الأمن والاستقرار إلى ربوع الصومال، لكنها قصرته على الجانب العسكري، فانتهى بفشل ذريع، تجسد في عملية انسحاب القوات الأمريكية من هناك تلبية لضغوط ونداءات الرأي العام الأمريكي، الذي روعه مشهد تقاذف أرجل بعض الأطفال الصوماليين لرأس جندي أمريكي مقطوع وبعد خروج القوات الأمريكية بقليل تفكك الصومال، وانتقل من الدولة الهشة إلى الكيان الاجتماعي العشوائي الذي يضربه العنف والضعف والفقر المدقع .

وهذه الظروف خلقت مناخاً خصباً لظهور كثير من الظواهر السياسية والاجتماعية السلبية، منها ظاهرة القرصنة التي باتت اليوم تجتذب عشرات الشباب الصومالي من العاطلين وحتى العاملين في قطاع الأعمال الحرة والقطاعات الحكومية المختلفة، ويسيل لها لعابهم، نظراً لما تدره من دخل كبير بعد نجاح عمليات التبادل وتسلم نقود الفدية للإفراج عن السفن المخطوفة، وكذلك خلقت فرصاً لكثير من دول العالم الطامعة في المنطقة للقدوم إلى المنطقة بذريعة محاربة القرصنة، وحماية سفنها التجارية .

ولعل من الغريب أن يتزامن تزايد أعداد الدول والأساطيل البحرية مع ارتفاع عدد السفن المخطوفة كل يوم، وكأن هناك من يرغب في بقاء هذه الظاهرة لإطالة مدة بقائه في المنطقة، ولتبرير زيادة عدد السفن والأساطيل العسكرية في البحر الأحمر وظهور القرصنة حديث نسبياً في المنطقة، وتاريخياً كانت القرصنة محصورة في البحر الكاريبي أو البحر المتوسط بشمال أفريقيا وظهرت مجدداً في منتصف التسعينات من القرن الماضي في توقيت مواكب لظهور الأزمة الصومالية، ثم اتجهت نحو الاستفحال والتطور بدءاً من عام ٢٠٠٥ وخلال الأشهر الستة التي شهدت حكم المحاكم الإسلامية على جزء من الصومال حدث انحسار كبير لأعمال القرصنة، ثم عاودت القرصنة الظهور بقوة حيث تم اختطاف ما يقدر بمائة سفينة حتى الآن.

أن هذه المنطقة ظلت لفترة طويلة خارج اهتمام المجتمع الدولي ككل، وبالنظر إلى أنها ممرات مائية دولية مهمة وممرات للاحتياطي النفطي العالمي الذي هو أساس الاقتصاد العالمي الذي يمر من هذا الممر الملاحي الدولي، مع ذلك ظلت قدرات الدول المطلة بشكل رئيسي على خليج عدن على حماية هذه المياه ضعيفة حتى من قبل ظهور المشكلة الصومالية، ثم جاءت المشكلة الصومالية لتزيد من حجم المشكلة الأمنية في هذه المنطقة، لكن العالم لم يكن مكترثاً لإيجاد حل سياسي للمشكلة الصومالية، ولا أيضاً لتأهيل قدرات الدول المطلة على المنطقة لحماية سواحلها البحرية، في نفس الوقت الذي كانت فيه الحكومات مسترخية تجاه هذه المهمة رغم أنها مهمة مصيرية وتتعلق بالسيادة لهذا تحول البحر الأحمر وخليج عدن إلى منطقة مفتوحة لأعمال الصيد الجائر وغير الشرعي، ونشطت ما يقدر بين ٢٠ إلى ٣٠ شركة من شركات الصيد الأوروبية ومعظمها تحمل الجنسيتين الأسبانية والفرنسية في ممارسة الصيد غير الشرعي وكان الصوماليون يشكون من هذه الأعمال وظاهرة القرصنة تعتبر جديدة على الساحة ولم تكن معروفة في السابق، ربما بدأت بشكل بسيط، حيث إن القراصنة عندما بدأوا هذه الأعمال لم يكونوا قراصنة في ذلك الوقت وإنما كانت هناك سفن صغيرة تابعة للميليشيات تقوم بعمليات صيد في المياه الإقليمية للصومال، وكانت هناك سفن أخرى تقوم بعمليات صيد غير شرعي في المنطقة، لذلك كانت تتم بعض

المطاردات وأخذ مبالغ مالية من هذه السفن ثم حدث تطور لتصل إلى عمليات قرصنة كما هو الوضع الحالي ويمكن جمع وجهات النظر المختلفة عن أسباب ظاهرة القرصنة وإيجازها فى :-

١- الانتقام لنهب الاستعمار لثروات الصومال ٠

٢- الدفاع عن الشواطئ الصومالية التى تعتبر اهم مصايد الأسماك للصوماليين٠

٣- ضعف حكومات دول منطقة القرن وضعف سيطرتها على السواحل٠

٤- طول السواحل يرفع من تكلفة حراستها وتأمينها٠

٥- رغبة بعض الميليشيات الصومالية المتصارعة على النفوذ والسيادة فى الحصول على موارد لتمويل نشاطها فى الصراع٠

٦- ظاهرة القراصنة هي نتاج لغياب الدولة الصومالية ٠

٧- إن وراء ظاهرة القرصنة دوافع اقتصادية، وصناعة تتسع لأن كافة دول المنطقة تعاني من الفقر، بخاصة مع وجود شباب وبطالة، كانت هناك قوات بحرية صومالية قوية، الآن حتى هذه القوات تريد أن تتكسب من عمليات القرصنة ٠

٨- ان المشكلة مرتبطة بالأزمة الصومالية حيث انحسرت هذه المشكلة حين كانت المحاكم الصومالية تسيطر على جزء من الصومال٠

٩- حجة خلقتها قوى الامبريالية الدولية لتبرير تواجدها فى المنطقة ثم تحقيق هدفها من تدويل مياه البحر الأحمر ليصبح مياه دولية لا بحيرة عربية .

ولكن فيما يتعلق بالاستراتيجية طويلة المدى للدول الأجنبية يبدو أن تركيزها ليس منصبا على حل مشكلة القرصنة، والدليل أنه بعد أن وصلت الأساطيل الأوروبية إلى المنطقة صرحت بعجزها وعدم قدرتها على مكافحة القراصنة.

<u>الفقر</u>

ينتشر الفقر المدقع في الصومال الحبيب،وكيف لا في بلد لم تضع الحرب أوزارها يوما أكثر من ربع قرن، وهل تنتج الحروب الا الفقر والجوع والمرض والموت.

وعرف البنك الدولي الدول منخفضة الدخل أي الفقيرة بأنها تلك الدول التي ينخفض فيها دخل الفرد عن ٦٠٠ دولار، وعددها ٤٥ دولة معظمها في أفريقيا، منها ١٥ دولة يقل فيها متوسط دخل الفرد عن ٣٠٠ دولار سنوياً وبرنامج الإنماء للأمم المتحدة يضيف معايير أخرى تعبر مباشرة عن مستوي رفاهية الإنسان ونوعية الحياة هذا الدليل وسع دائرة الفقر بمفهوم نوعية الحياة لتضم داخلها ٧٠ دولة من دول العالم وخلال النصف الثاني من القرن العشرين كثر الحديث عن الفقر والفقراء

في أدبيات الأمم المتحدة وتحديد مقاييس ومؤشرات للفقر في مستوى البلدان وكذلك الأفراد مع مراعاة النسبيّة، فالفقير في الصومال لا يُقاس بالمقاييس نفسها التي يقاس بها الفقير في أمريكا الشمالية.

الأسباب المؤدية إلى تفاقم الفقر فى المجتمع الصومالي:

١- الحروب الأهلية والصراعات الداخلية والإقليمية.
٢- ارتفاع نسبة الجهل والأمية في المجتمع وهناك علاقة طردية بين الأمية والفقر.
٣- ارتفاع نسبة البطالة ولاسيما بطالة الوالدين المعيلين للأسر.
٤- إقصاء الآخر بالدافع القبلي والتعصب،وانتشار المحسوبية لدى التوظيف والتعيين.
٥- نقص المساعدات والتكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع.
٦- الكوارث الطبيعية كالفيضانات وقلة الغلال والنبات، ونفوق المواشي والمجاعة التي تجتاح بعض مناطق الصومال.

الحرب الأهلية الصومالية

كانت الصومال ثلاثة أقسام فرنسي وإيطالي وبريطاني استقل الجزءان الإيطالي والبريطاني عام ١٩٦٠ وكونا جمهورية الصومال المتحدة واستقل الصومال الفرنسي عام ١٩٧٧ مكوناً دولة جيبوتي وحدث نزاع على الحدود بين الصومال وكينيا عام ١٩٦٣ وبين الصومال وأثيوبيا

openkandil.com

عام ١٩٦٤ وقد تطور الأخير إلى نزاع مسلح وظل الحلم الصومالي بوطن واحد لكل الصوماليين فالصومال الكبير يراود الصوماليين طوال الفترة من ١٩٧٧ حتى ١٩٩١ وحدثت ثلاثة نزاعات مسلحة :الحرب ضد أثيوبيا ١٩٧٧-١٩٧٨ والقتال بين الحكومة والحركة الوطنية الصومالية في شمال غرب البلاد والنزاع بين الحكومة وقوات التحرير العشائرية ١٩٨٩-١٩٩٠

صعد الرئيس محمد سياد بري إلى سدة الحكم عن طريق انقلاب عسكري في ٢١ أكتوبر عام ١٩٦٩ وتبنى سياسة شيوعية ماركسية وحكم البلاد بالحديد والنار ومنع الإشارة للعشيرة مما زاد من الحنق الشعبي عليه بالذات مع المشاكل الاقتصادية وخوضه حرب مع أثيوبيا واندلعت الحرب بعد الاطاحة بنظام سياد بري عن السلطة يوم ٢٦ يناير ١٩٩١،وجرت محاولات متعددة لاعادته للسلطة ولكنها باءت بالفشل فبعد نجاح حركات التمرد شمالاً وجنوباً لاسقاط النظام العسكري للجنرال محمد سياد بري، فشلت جميع الجهود لإقامة حكومة في البلاد حيث أعلن الاقليم الشمالي انفصاله تحت مسمى جمهورية أرض الصومال الآمن نسبياً حتى يومنا هذا ،ودخلت بقية الأقاليم والمحافظات في حرب أهلية مريرة وبقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٧٣٣ و٧٤٦ تشكلت (يونوسوم ١) التي تهدف في المقام الأول إلى الإغاثة الإنسانية وإعادة

النظام والانضباط إلى الصومال بعد انهيار حكومته المركزية ووافق مجلس الأمن الدولي بالإجماع على القرار رقم ٧٩٤ في ٣ ديسمبر عام ١٩٩٢ وقد نص على تكوين قوة حفظ سلام بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وسميت يونيتاف وتهدف لإقامة السلام والإغاثة الإنسانية خاصة بعد التقارير التي أذاعت أن ٣٠ ألف مدني صومالي ماتوا من المجاعة في العام الأول للحرب الأهلية وتتوجه هذه القوات في مهمة تستمر سنتين بالذات في الجنوب لمحاولة علاج الظروف المأساوية ووصلت قوات الأمم المتحدة الإنسانية إلى الصومال أوائل عام ١٩٩٣ ووافق الرئيس الأمريكي على إرسال الجنود الأمريكيين إلى الصومال على أساس أنها مهمة إنسانية قصيرة المدى كما قال لينهوا المجاعة ويرحلوا ولكن تم اقناع خليفته بيل كلينتون أن يمدد مهمة قواته حتى إقامة حكم مدني في الصومال على أساس أن القوات الأمريكية هي العمود الفقري لقوات الأمم المتحدة كما كانت توصف ويقول منتقدوا التدخل الأمريكي أن هذا التدخل لم يكن لأهداف إنسانية أبداً بل لطمع أمريكا فى أن تأخذ بناصية تجارة البترول حيث حينما أطيح بسياد بري كانت ثلثي الأرض الصومالية قدمت تنازلات نفطية لشركات كونوكو وأموكو وشيفرون وفيليبس مع أن الصومال لم تكن تعتبر ذات مصادر بترولية لكن كان هناك معلومات عن مصادر مستقبلية في بونت لاند وإن تحدثنا عن استشكاف البترول في الصومال فهو حتى يومنا هذا ما زال

موضع جدل خاصة أن الحكومة الفيدرالية الصومالية حذرت المستثمرين من التعامل في البلاد إلا مع عودة الاستقرار لها مرة أخرى وفي البداية كان الصوماليون فرحون بقوات الأمم المتحدة خاصة مع المعونات الغذائية لكن تحول هذا الفرح إلى كراهية خاصة مع تنامي فكرة أن هؤلاء جاءوا ليردوهم عن دينهم واعتبارات الغزو والتوسع الأمريكي لذلك بدأ الصوماليون المقاومة وقيل أن محفزهم لذلك هو محمد فارح عيديد أحد زعماء الحروب في الصومال الذي كان اعتقاله من المهام الأساسية للأمريكان وفي الفترة من يناير إلى أكتوبر عام ١٩٩٣وقعت اشتباكات مسلحة بين المقاومين المحليين وقوات حفاظ السلام أسفرت عن خسائر في قوات حفظ السلام قدرت ب ٢٤ باكستاني و١٩ أمريكي بجانب ١٠٠٠ من قوات المليشيات الصومالية قتلوا في تلك المعركة التي سقطت فيها مروحيتين أمريكيتين من طراز بلاك هوك وطوردت طواقمها في الشوارع وقتلوا وسحلوا في شوارع مقديشو مما أدى لسحب القوات الأمريكية تماماً في ٢٤ مارس ١٩٩٤ وكانت عملية الصومال عملية فظيعة حتى الأمريكيين تشككوا فى أن الجنود الإيطاليين يدفعون الصوماليين للهجوم على الأمريكيين كما أن كثيراً من المساعدات الإنسانية إما نهبت أو نقلت أو بيعت أو لم تصل لمستحقيها وكان زعماء الحرب يقوون أنفسهم ويزيدون شوكتهم في مناطق نفوذهم وبينما كان الجنود الأمريكيون يبحثون عن عيديد لم يكن يدر بخلدهم ان

رئيسهم كلينتون قد أناب سلفه جيمي كارتر للتفاوض معه وانتهت مهمة الأمم المتحدة في ٣ مارس ١٩٩٥ بفشل ذريع فلا الأمن عاد ولا الحكومة تشكلت ثم أنشأت الأمم المتحدة مكتباً في كينيا لمتابعة الوضع في الصومال وقد بدأت تتكون لديها فكرة إشراف الاتحاد الأفريقي والسيطرة على الوضع في الصومال خاصة بعد المقاومة التي تلقاها غير الأفارقة هناك ويكون تدخل الاتحاد الأفريقي تحت إشراف ونصح من الأمم المتحدة وتقدم الرئيس الجيبوتي عمر إسماعيل جيله في سبتمبر ١٩٩٩بخطة سلام على الرغم أن السلطة قد صارت بيد الهيئة الحكومية للتنمية وفي مارس ٢٠٠٠ عقد اجتماعاً مع المثقفين الصوماليين الذين تناصحوا من أجل خطة سلام وأسفر هذا الاجتماع عن تكوين الحكومة الانتقالية الصومالية مؤخراً وهذه الحكومة رغم أنها حاولت أن تضم جميع الأحزاب وأن تتخذ أفضل النظم وأعدلها على المستوى السياسي والاقتصادي ولكنها لم تتمتع بأي سلطة على أرض الواقع مع تعدد إعلانات التحرر أحادية الجانب حتى وصف الصحفي ويليام شاوكروس أن الصومال صارت تعبيراً جغرافياً بدلاً من دولة وهذا يدفعنا إلى الحديث عن تفتت دولة الصومال.

وفي الفترة من ١٩٨٨ -٢٠٠٦ حدثت الكثير من إعلانات التحرر لكيانات ذاتية الحكم في الصومال لكن لا يمكن أن نقول أنها وصلت

لدرجة التحرر مثل بونت لاند المعترف بها من جانب واحد بونت لاند أعلنت تحرر مؤقت من جانب واحد عام ١٩٩٨ مع الإعلان أنها سوف تشارك في أي مصالحة تؤدي إلى إعادة تكوين حكومة مركزية صومالية وفي عام ١٩٩٨ أيضاً أعلنت دولة جوبالاند في الجنوب وحركة ثالثة التحرر من جانب واحد كان بطلها جيش راحانوين للمقاومة عام ١٩٩٩ على حدود بونت لاند التي أعادت إعلان انفصالها المؤقت عام ٢٠٠٢ وهذا أدي لتحرر الصومال الجنوبية الغربية وكان جيش راحانوين للمقاومة قد أعلن تحرراً ذاتياً في مناطق باي وباكوول في جنوب وقلب الصومال عام ١٩٩٩وهناك تحرر ذاتي رابع في جالمودج أعلن عام ٢٠٠٦ كرد على التنامي المستمر لقوة اتحاد المحاكم الإسلامية بالإضافة إلى جمهورية أرض الصومال التي تحاول أن تخطو خطوات جادة للانفصال النهائي وبعد الكثير من محاولات المصالحة تكونت عام ٢٠٠٤ الحكومة الفيدرالية الانتقالية لكنها لم تكن ذات أي وضع في الواقع مع استمرار سيطرة أمراء الحروب والصراعات القبلية في الصومال.

وعندما أعلنت الحكومة الفيدرالية الانتقالية في نيروبي عام ٢٠٠٤ كان دخولها لمقديشو أمراً صعباً لذلك لجأت إلى تأسيس مقرها في بيدوا في بداية عام ٢٠٠٦ وتأسس اتحاد إعادة السلام ومكافحة الإرهاب من

أمراء الحرب العلمانيين في مقديشو لمجابهة القوة المتنامية لاتحاد المحاكم الإسلامية التي كانت تقوم بتطبيق الشريعة الإسلامية وتم تمويل هذه الحركة العلمانية من جهاز مخابرات الولايات المتحدة الأمريكية مما أدي لتنامى الصراع في العاصمة الممزقة أصلاً وبحلول يوليو عام ٢٠٠٦ استطاعت المحاكم الإسلامية السيطرة على مقديشو وطرد اتحاد إعادة السلام منها كما قضوا على أمراء الحروب واندفع هؤلاء الامراء للانضمام للمحاكم الإسلامية مرغمين أو مكرهين كما توسعت المحاكم حتى وصلت لحدود بونت لاند وسيطرت جنوباً على جنوب ووسط جوبا لاند وطبقت الشريعة الإسلامية وكان لها دور محمود في رفع الظلم ولو بشكل جزئي بعد سنوات طويلة من العناء عن الشعب الصومالي الجريح ولكن تلك القوة المتنامية لم تعجب الحكومة الفيدرالية ولا بونت لاند ولا جالمدونج التي تأسست أصلاً لمجابهة النمو الإسلامي كما أغرى هذا التوسع أثيوبيا بالتدخل فكانت تدعم العلمانيين الصوماليين وحصلت المحاكم الإسلامية على دعم اريتيري ودعم المجاهدين الأجانب وأعلنت الجهاد ضد أثيوبيا التي احتلت جيدو وتركزت قواتها حول بيدوا بدعم وتكليف أمريكي واضح لأثيوبيا واندلع القتال بين المحاكم الإسلامية من جهة والحكومة الفيدرالية والأثيوبيين من جهة أخرى ولكن المحاكم عانت من سلسلة من الهزائم في العديد من المعارك ثم انخذلت إلى مقديشو وهزمت نهائياً في معركة جوهر في السابع والعشرين من

ديسمبر واستسلم كبار قادتها وبعد معركة جيليب في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦ سقطت كسمايو في يد الحكومة منهية بذلك عهد المحاكم الإسلامية وفي يناير ٢٠٠٧ قامت الولايات المتحدة بهجوم يعتبر أول تدخل لها في الصومال منذ طردها منها في التسعينات حيث قامت مقاتلاتها بهجوم يستهدف رجال القاعدة في منطقة رأس كامبوني ودخل الصومال الجريح بعدها في دوامة كبيرة من حرب غريبة أطرافها كثيرة أهدافهم مجهولة لا نعلم عنها شيء جلي إلا أن الضحايا الوحيدين فيها هم هذا الشعب المسلم البرئ الذي تناساه إخوانه في الدين قبل أن ينساه أي أحد آخر وكل يوم يقتل الكثيرين كضحايا لعالم مجرم يتلاعب بالبشر لتحقيق مكاسب للقليلين على حساب أرواح الكثيرين وبشعارات ومسميات جميلة يطلقها زائفون وطامعون ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم

وفي يناير ٢٠٠٩ انسحب الجنود الأثيوبيون من الصومال وتركوا وراءهم وحدات الاتحاد الأفريقي بآلاف الجنود لتساعد الحكومة الائتلافية الضعيفة على فرض سلطتها وبعد انسحاب أثيوبيا من الصومال سقط النصف الجنوبي من الدولة بسرعة في أيدي الإسلاميين وهزموا بسرعة الحكومة وقوات الاتحاد الأفريقي في عدة مناطق رئيسية وأسسوا لتقنين الشريعة الإسلامية في المناطق الواقعة تحت

سيطرتهم وفي ٧ مايو هاجموا العاصمة مقديشو واستولوا على معظم المدينة لكنهم فشلوا في إسقاط الحكومة التي بقيت تسيطر على بضعة كيلومترات مربعة من المدينة.

ودعما لنار الحرب الأهلية لتأكل الشعب الاسلامى قامت أمريكا أم الشر فى العالم بارسال صفقة أسلحة بلغت قيمتها نحو ١٠ ملايين دولار، وتم تسليمها لحكومة شريف الماضية جاءت لمساعدتها على محاربة قوات المعارضة، التي تترأسها حركة شباب المجاهدين ذات التوجه الإسلامي، وتفسير هذا لا يمكن أن يبعد عن تورط الولايات المتحدة في دعم الحرب الأهلية الدائرة هناك،وأنها لا تريد لدولة إسلامية أن ترى شيئًا من الاستقرار وما يؤكد الدور الأمريكي في دعم الفتنة في الصومال هو ما ذكرته صحيفة واشنطن بوست بأن الولايات المتحدة تقوم بدعم عمليات الفتنة والقتال الدائر بين الفرقاء هناك، وذلك عن طريق إرسال أسلحة إلى حكومة الصومال لمساعدتها على قتال حركات المعارضة ونقلت الصحيفة عن مسئول أمريكي لم تذكر اسمه قوله: اتُّخذ قرار على أعلى المستويات لضمان عدم سقوط الحكومة الصومالية وفعل كل شيء لتعزيز قوات الأمن الحكومية حتى تتصدى للمسلحين ،والشرفاء في الأمة الإسلامية والعربية لم يدعموا ولم يقفوا خلف حركة شباب المجاهدين في حربها ضد القوات الحكومية، بل طالبوا مراراً بوقف

العنف والالتفاف حول شريف ليعود الاستقرار إلى البلاد، إلا أنه مع دعوة شريف لتدخل دول الجوار في إشارة لكينيا وأثيوبيا أذهل الجميع؛ لأنه في هذا الطلب عودةٌ لاحتلال البلاد، واستقواءٌ بالخارج من دول يهمها دعم الحرب الأهلية في الصومال وما زاد الطين بلة إعلان الخارجية الأمريكية أنها أمدت شريف وحكومته بـ٤٠ طنًا من الأسلحة، مما وضعه في موقف لا يحسد عليه؛ إذ أن هذا الأمر يظهره في ثوب الخائن وإن كان تاريخه مشرف، ولا يمكن وصمه بهذا الاتهام الخطير.

والموقع الجغرافي وكونُها دولةً إسلامية، يظهران الخلفية التي تقف وراءها الأطماع الخارجية في الصومال، فأثيوبيا تحتل منطقة أوجادين الصومالية، وتعمل دائمًا على دفع الفوضى فيها، لكون الاستقرار سيجعل الصوماليين يطالبون بحقهم في أرضهم،هذا بالإضافة لكونها مدعومة من إسرائيل والولايات المتحدة، وتضم يهود الفلاشا، وتعمل دائماً على اختراق الدول الإسلامية مساعدةً لإسرائيل، ولعل قربها من الصومال يسهِّل من مهمتها،وهي بالفعل تدخلت سابقًا واحتلت الصومال، حتى أجبرتها المقاومة على الانسحاب، كما أن لكينيا أطماعاً تظهر في محاولتها السيطرة على موانئ الصومال ذات الأهمية الكبيرة على المحيط الهندي، هذا غير المخطط الصهيوني القديم الجديد لتفكيك الدول الإسلامية، أما عن الولايات المتحدة فحدّث ولا حرج حول أطماعها، سواء الاستعمارية أو الصليبية أو حتى كونها ترى في نفسها المتحكم

في أمور العالم، وهذا يعطيها الحق ـ من وجهة نظرها ـ للتدخل في شئون الدول الحرة، خاصة المسلمة منها، هذا غير خوفها من دخول القاعدة إلى الأراضي الصومالية، وبالتالي فإنَّ مصالحها في المنطقة ستكون عرضة للخطر.

إذن نحن أمام كماشة، يداها كينيا وأثيوبيا، وداعمها إسرائيل وأمريكا؛ الثنائي الأكثر عداءً للإسلام والمسلمين وربما يكون شيخ شريف قد اضطر للجوء إلى هذه الدول لتوقيع اتفاق جيبوتي الذي رفضته المعارضة الصومالية، ومن أبرزها تحالف إعادة تحرير الصومال ـ جناح أسمرا، برئاسة الشيخ حسن طاهر أويس، ليقف شيخ شريف بين فكَّيْ الرَّحَى بين اتفاقه مع الغرب وبين المقاومة التي كانت تقاتل آنذاك قوات الاحتلال الأثيوبية.

ولا يخفى على أحد الأطماع الصهيونية في منطقة القرن الأفريقي، فهي موجودة في الصومال وإريتريا وجنوب السودان بدعمها لحركات التمرد هناك، كما أنه لا يخفى على أحد الأطماع الأمريكية في السيطرة على ثروات العالم الإسلامي، بالإضافة لعمليات التنصير التي تلُفُّ العالم الإسلامي برمته

التنصير

لا يزال النصارى يسعون جاهدين إلى تنصير المسلمين في كل مكان، ينفقون في سبيل ذلك مليارات من الأموال، ويبذلون كثيرًا من الجهد، ولا يتركون وسيلة إلا ويستخدمونها، ولا بابًا إلا ويطرقونه، ولا فرصة إلا ويستغلونها وبحسب معلومات موثقة عرضها موقع (طريق الإيمان) الإلكتروني، فإن هناك حوالي ٢٤.٥٨٠ منظمة تنصيرية في العالم، أكثر من عشرين ألف منها تُغلِّف نشاطها التنصيري بالخدمات العامة، مثل: التعليم والعلاج ويعمل في هذه المنظمات حوالي ٢٧٣.٧٧٠ منصِّر ومنصِّرة، تفرغوا للعمل خارج المجتمعات النصرانية وهناك ١٩٠٠ محطة تبشيرية تبث برامجها إلى أكثر من ١٠٠ دولة، بلغاتها المحلية ويتلقى المنصِّرون تبرعات سنوية قد تصل إلى ١٥٠ مليار دولار ويتعرض الصومال لمحاولات التنصير منذ زمن بعيد، من قبْل أن يقع فريسة لقوى الاستعمار الأوربي البغيض؛ فكانت الحبشة أثيوبيا حاليًا تحاول استعادة الأراضي الصومالية مرة أخرى إلى سيطرتها؛ حتى ان الإمبراطور الحبشي يوحنا أصدر قوانين لتنصير المسلمين قسرًا، وقامت حروب بين الصوماليين المسلمين والأحباش الصليبيين، ولولا تدخُّل البرتغاليين داعمين للأحباش لاختفت من الخريطة الحبشةُ الصليبيةُ، ولصار أهل الحبشة كلهم مسلمين.

ولم يكن الصومال بعيدًا عن أطماع الدول الاستعمارية الغربية؛ وذلك لما يتمتع به من مكان استراتيجي فقد احتله البرتغاليون من سنة ١٥٠٦م إلى سنة ١٦٦٠م، ولكن خلال هذه الفترة الطويلة لم يتمكنوا من تنصير أحد من المسلمين وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر حينما بدأت الدول الغربية في احتلال البلاد العربية والإسلامية لم يكن الصومال بعيداً عن أعين هذه الدول؛ فقد احتلت بريطانيا شمال الصومال، واحتلت إيطاليا جنوبه، وقامت أثيوبيا باحتلال مدينة هرر والصومال الغربي، وهذه الدول الصليبية الثلاث -على الرغم من اختلاف مصالحها- تلاقت واتفقت على العمل على تنصير الشعب الصومالي المسلم.

وليس أدلَّ على ذلك من قيام الإرساليات الكاثوليكية بالعمل في شمال الصومال الذي تحتله بريطانيا البروتستانتية، كما كانت إرساليات بروتستانتية تعمل في الجنوب الواقع تحت سيطرة إيطاليا الكاثوليكية والغرب الواقع تحت سيطرة أثيوبيا الأرثوذوكسية ولعل المساعدة العسكرية التي قدمتْها بريطانيا وإيطاليا وفرنسا للقوات الأثيوبية التي احتلت مدينة هرر وغرب الصومال تؤكد أن هذه الحروب كانت صليبيَّة بامتياز.

وبمجرد أن تم احتلال الصومال من قِبَل هذه القوى، توافدت عليه عشرات المؤسسات التنصيرية؛ سواء كانت كاثوليكية أو بروتستانتية، وبدءوا في استغلال الظروف الصعبة للشعب الصومالي في بث السموم؛ فأنشئوا المدارس، وكان المنصِّرون يتجولون بين القرى والأرياف ويتنقلون مع البدو الرُّحل؛ حتى إن بعض العشائر تسمَّت باسم المنصِّر الذي لازمها.

وانتشرت الإرساليات التنصيرية في كافة أنحاء الصومال، وكل هذا بمعاونة المحتل الغاصب، وكان التنصير في بداية الاستعمار خفيًّا عن عيون العلماء؛ وفي الشمال اكتشف ذلك السيد محمد عبد الله حسن، فثارت ثائرته ونبَّه الناس إلى خطورة الأمر وأخذ يخطب فى الناس ويجمعهم حوله، فأدرك الناس خطورة هذه المدارس التنصيرية، وأنها تسعى إلى هدم دينهم، فثارت ثائرتهم أيضاً، فحملوا السلاح ضد هذه الإرساليات والمدارس التابعة لها، وكذلك ضد المحتل الصليبي وكان للسيد محمد عبد الله حسن دور كبير في هذا حتى استطاعوا طرد الإرساليات التنصيرية من شمال الصومال الذي كانت تحتله بريطانيا، وذلك عام ١٩١٢م وكان عدد من استطاعوا تنصيرَه خلال عقود من الزمن هو ٣٧٥ مرتداً جرى نقلهم إلى جيبوتي، ولم يُعرَف عنهم شيء بعد ذلك وبخروج هذه الإرساليات خرج المنصِّرون من الشمال

الصومالي ولم يعودوا إليه أبداً في فترة الاحتلال أما الجنوب فقد كان التركيز فيه أقوى من الشمال، كما أنه لم تقم انتفاضة قوية كتلك التي قام بها السيد محمد عبد الله حسن ومن معه، وكانت هذه الإرساليات تتلقى دعماً من المحتل الإيطالي، وكذلك من الحكومة الصومالية؛ بحجة مساعدتها على الخدمات الاجتماعية التي تقدمها ثم حصلت الصومال على التحرر عام ١٩٦٠م، لكن المحتل خرج وخلَّف وراءه ما هو أسوأ من الاحتلال في كثير من الأحيان؛ فقد خلَّف وراءه آلاف المنصِّرين ومؤسسات التنصير التي أمضى بعضُها أكثر من نصف قرن في الصومال؛ حتى تغلبت على كثير من المشاكل التي كانت تواجهها في البداية واستطاعت الاندماج في الوسط الصومالي، فكانت الفترة التي تلت من أفضل الفترات التي مارست فيها هذه المؤسسات عملها التنصيري الهادم لكل الأخلاق والقيم وقبل ذلك العقيدة الإسلامية، وكان أهم عاملين ساعدا هذه المؤسسات على تكثيف العمل خلال هذه الفترة، هما: -

- التوجه العَلماني الذي انتهجته الحكومات الصومالية التي تعاقبت على السلطة، وتوجهت نحو الغرب وصارت تتودد إليهم، وبالطبع كان عليها أن تقدم خدمات ملموسة لهذه الدول الغربية كي تدعمها، وكانت هذه

الخدمات هي العطف على رعايا هذه الدول ومساعدتهم، ورعايا هذه الدول هم المنصِّرون.

- اعتماد الحكومة الصومالية اللغة الإنجليزية لغة رسمية في البلاد، وهو ما دفع كثيرا من الصوماليين إلى التوجه إلى مدارس الإرساليات التنصيرية؛ كي يحصلوا على وظيفة مناسبة.

ومن الغريب أنه في هذه الفترة تم وضع أول دستور صومالي، وذلك عام ١٩٦١م، وقد تضمن هذا الدستور فِقْرة تتحدث عن حرية العقيدة لكل المواطنين، وفي الوقت ذاته تضمَّن فِقْرة أخرى تمنع الدعوة إلى غير الإسلام، وهذا من التناقض الكبير؛ فكيف يجري منع الدعوة إلى غير الإسلام، بينما تباح حرية الاعتقاد في بلد كل أهله مسلمون؟وهذه الفِقْرة تعلقت بها الإرساليات والمؤسسات التنصيرية، وكانت تشجع أتْبَاعها على الذهاب إلى الجهات المعنيَّة لإعلان رغبتهم في التنصُّر.

ومنذ شهور قليلة وتحديدا في بداية هذا العام اتهم القيادي بحركة الشباب المجاهدين الشيخ حسن طاهر أويس منظمات الإغاثة الغربية باستغلال الكوارث والمجاعات لتنفيذ حملات تنصيرية بالصومال، واستشهد في تصريحات إذاعية له بشأن موجة الجفاف التي أثرت على حياة ملايين الصوماليين وأدت إلى نفوق كثير من المواشي وموت عدد

من الصوماليين، بتصرفات منظمات الإغاثة الغربية خلال المجاعة التي ضربت البلاد عام ١٩٩١م وحصدت آلاف المواطنين في الجنوب ومنظمات الإغاثة التي وصلت البلاد تلك السنة، استفادت من الحالة المزرية التي كان الصوماليون يمرون بها، فنشرت كتبا مسيحية مطبوعة باللغة الصومالية لاستمالة قلوبهم لاعتناق المسيحية، وقال إذا سُمح لهم بالعمل الآن في الصومال فسوف يكررون نفس الفعل وبالفعل قامت حركة الشباب بغلق بعض المكاتب بعد العثور على أدلة تظهر مشاركتها في أنشطة معادية للإسلام وتورطها بأعمال استخباراتيه لصالح الولايات المتحدة الأمريكية أضف إلى ذلك انسحاب الكثير من المؤسسات والهيئات الإسلامية بعد ما تعرضت للعديد من الضغوط من قبل الغرب، وإلى هذا أشار التقرير الذي أعده مكتب الأنشطة الدعوية والتربوية في الصومال حيث أشار إلى أن المنظمات الخيرية الإسلامية دخلت الصومال بدافع إسلامي قبل أن يكون إنسانياً، وقد رحب بها أهل الصومال وتقبلوا المعونة، فثارت بذلك ثائرة المنظمات التنصيرية وألبت على المنظمات الإسلامية واستعدت عليها أمريكا وأعوانها من دول الغرب النصرانية، ليخلو لها الجو ولتكون البديل الاضطراري الذي لا غنى عنه لشعب منكوب ظل تأكله الفوضى أكلاً منذ أكثر من ١٣ عاما فبدأت التصنيفات الجائرة للهيئات الإسلامية في لائحات الإرهاب الغربية، بل لم يقف الأمر عند حد التصنيف، فمنعت منظمات إسلامية من مزاولة

أعمالها الدعوية والإغاثية في الصومال، وآخرها مؤسسة الحرمين الخيرية التي كانت تقوم بكفالة ما يزيد على ٢٦٠٠ يتيم أخليت منهم مراكزهم بعد أن توقف عنهم دعم المؤسسة.

كذلك أشار التقرير إلى أن منظمة كنسية هي (Swiss church) أفرغت حمولة تزن أطنان في مدينة مركا الصومالية، عبارة عن علب كرتونية تحتوي على لعب أطفال وميداليات مفاتيح عليها صلبان، بالإضافة إلى نسخ من قصص الأناجيل المحرفة، وكذلك بطاقات تهاني تحمل أسماء العائلات المهدية وعناوينها، ودعوة صريحة إلى الارتداد والتنصر، ووزعت هذه المواد على طلبة المدارس في مركا في ٢٠٠٤/٤/١م على أنها هدايا قيمة.

وهذا ما أشار إليه رئيس الهيئة الشرعية في اللقاء الإسلامي الوحدوي عصام عبد القادر غندور في بيان له جاء فيه: بالأمس القريب تم تقسيم السودان المسلم، واليوم أخبار المجاعة في الصومال المسلم حيث إن المرأة المسلمة في القرن الأفريقي تترك ولدها أو أولادها على قارعة الطريق يموتون جوعاً.

ويقول لافرنه في مؤتمر المنظمات الخيرية الإسلامية في باريس ١٩٩٥/٠٩/٢٥م في شرح للشؤون السودانية ان المستعمرين الغربيين

منذ القرن التاسع يعملون على صرف الأفارقة عن دينهم عبر وسائل الضغط والاحتلال والقهر والتقسيم وإثارة النزاعات والإيحاء أن سبب بؤسهم هو الإسلام الذي يعتقدونه ملوحين بالصليب بيد وبالغذاء في اليد الأخرى

أزمة بيئة

تشير العديد من الأدلة إلى أن أفريقيا عرضة لأن تكون الضحية الأكثر معاناة لارتفاع الحرارة العالمي، فالقارة السمراء ما زالت غير مستعدة للآثار المدمرة لارتفاع درجة حرارة الأرض فكيف تأثرت الدول الأفريقية بالاحترار العالمي؟.

يبلغ حجم تجارة الفحم الصومالية ٢٥ مليون دولار بما يعنى أنها كلفت الصومال مساحات شاسعة من غطاء الغابات وهذه التجارة تسببت في أضرار بيئية خطيرة.

حيث يقوم السكان بقطع الأشجار لكسب رزقهم اليومي ولكن الحقيقة أنهم يقومون بقطع مصدر الرزق لأجيال قادمة، وهو الأمر الذي لا يفهمونه وتقول مجموعة مراقبة تابعة للأمم المتحدة أن قطع الأشجار من أجل إنتاج الفحم أسفر عن تصحر هائل وتآكل للمراعي وعانى القرن الأفريقي من أسوأ مجاعة في القرن، مما أدى إلى مقتل آلاف الأطفال جراء المرض وسوء التغذية وما زال الجوع يشكل قلقاً هائلاً في العديد من المناطق الجنوبية.

أسباب طول مدة الأزمات في الصومال :

هناك أسباب أساسية تؤدي عادة إلى إطالة أمد الأزمات في مناطق النزاع، وتلك الأسباب اجتمعت في الصومال وهي :

- **إذا زاد عدد أطراف النزاع أكثر من اثنين، يكون جمعهم صعبا واتفاقهم أصعب، وتنفيذ ما اتفقوا عليه يكون أكثر صعوبة.**
- **غياب برنامج سياسي متفق عليه بين الأطراف المتحاربة.**
- **وجود مجموعات تمارس الفوضى في داخل البلاد.**
- **وجود زعماء للحرب يمارسون العنف بصورة واسعة.**
- **وجود موارد يتم التنازع حولها مثل السيطرة على الموانىء والمطارات ووجود الثروات الأخرى في خارج أو باطن الارض،**
- **وجود دولة جارة أو عدد من دول الجوار تؤجج النزاع في داخل الدولة غير المستقرة عبر استخدام مجموعات موالية تنفذ أجندتها عبر الحرب بالوكالة.**
- **وجود انفصاليين يسعون إلى الانفصال عن الدولة المركزية [1].**

وفي حالة الصومال اجتمعت هذه العناصر المذكورة كلها، وهنالك عدد آخر من الأسباب والعوامل تؤدي إلى تفاقم النزاع في الصومال، وهي : تسييس القبيلة ووجود الأسلحة الفتاكة في أيدي المواطنين وانتشار البطالة الشاملة لدى الشباب وهجرة العقول والكفاءات الصومالية إلى

خارج البلاد وعدم استعداد حقيقي للمصالحة وتقديم التنازلات من قبل أطراف النزاع، بالإضافة إلى عدم وجود دولة صديقة قوية تعمل على فرض السلام في الصومال.

١- محمود علي توريري، مرجع سابق، ص : ٨

obeikandl.com